جامعة الاخوة منتوري

كلية الحقوق والعلوم سياسية

قسم الحقوق

ملتقى وطني حول : "الجزائر وتحديات العمل المناخي"

يوم 12 ديسمبر 2024

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب : شرفي وردة .

التخصص : علم الاجتماع .

الدرجة العلمية : دكتوراه علوم .

الرتبة : أستاذ محاضر قسم ب .

الجامعة : جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية .

الكلية : كلية الآداب والحضارة الاسلامية .

الهاتف : 0658282228 .

الايمايل : cherfiwarda1@gmail.com

عنوان المداخلة: **مساعي المجتمع المدني في انجاح العمل المناخي (الجمعيات نموذجا)**

محور المشاركة : **المحور الرابع** .

الملخص :

أصبح المجتمع المدني، شريك مهم يسير جنبا الى جنب مع الدولة وباقي الفواعل ،من أجل حماية المناخ من أي نشاط بشري يهدد محيطه، والذي يؤدي الى تغييره ،كتغيير تكوين الغلاف الجوي، اضافة الى التقلبات المناخية الطبيعية، وكل ما يهدد توازنه ،اذ تلعب منظمات المجتمع المدني دورا معتبرا في إعداد الأطر القانونية لحماية المناخ، سواء في مرحلة الاعداد أو التنفيذ والمتابعة وذلك بسبب افتقار العديد من الأجهزة الحكومية المسؤولة عن اتخاذ القرارات البيئية ،للكفاءات و الاطارات المختصة بحماية المناخ .

كما تساهم مؤسسات المجتمع المدني ،ونخص بالذكر جمعيات حماية البيئة ،بنشر الوعي البيئي بين الأوساط المجتمعية ،وتحقيق رصانة وتربية بيئية قويمة ،ضمن الفئات العمرية الفتية والشابة له، تمهيدا لاكتساب ثقافة بيئية تساهم في حماية المناخ من مختلف ما يهدد توازنه، وفي سبيل تحقيق ذلك فهي تسخر مختلف الوسائل والآليات المساعدة على نجاحه .

الكلمات المفتاحية: حماية المناخ، التغير المناخي، المجتمع المدني ،البيئة .

Summary: Civil society has become an important partner that works side by side with the state and other actors, in order to protect the climate from any human activity that threatens its surroundings, which leads to changing it, such as changing the composition of the atmosphere, in addition to natural climate fluctuations, and everything that threatens its balance. Civil society organizations play a significant role in preparing legal frameworks for climate protection, whether in the preparation, implementation and follow-up phase, due to the lack of competencies and frameworks specialized in climate protection among many government agencies responsible for making environmental decisions.

Civil society institutions, especially environmental protection associations, also contribute to spreading environmental awareness among societal circles, and achieving sobriety and sound environmental education, within young and young age groups, in preparation for acquiring an environmental culture that contributes to protecting the climate from various things that threaten its balance, and in order to achieve this. It harnesses various means and mechanisms to help it succeed.

Keywords: climate protection, climate change, civil society, environment.

مقدمة :

في خضم سعي الدول لتلبية احتياجات أفراد المجتمع وتوفير متطلباتهم، عرف العالم تطورا معرفيا وتكنولوجيا هائلا، انعكس مباشرة على الجانب الصناعي والاقتصادي، ومع تزايد عدد السكان وازدياد احتياجاتهم ،تضاعف معها استهلاك الموارد الطبيعية اللازمة للعملية الصناعية ومختلف النشاطات الأخرى المخلة بتوازن النظام البيئي ،ناهيك عن مشكلة المخلفات الصناعية والنفايات والغازات ،الأمر الذي أدى الى دق ناقوس الخطر واختلال نظم المناخ ،مما انعكس على صحة الانسان وسلامة عيشه وحقوق الأجيال اللاحقة .

لقد أدى المساس بنظم البيئة وتوازن المناخ ،الى ضرورة حمايتها والتوعية بالخطر المحدق بها ،من خلال تكاثف جهود مختلف المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية، وكانت منظمات المجتمع المدني أهم الفواعل التي لعبت دورا في ذلك ،سواء على المستوى المحلي الوطني أو القومي، ونخص بالذكر جمعيات حماية البيئة التي يعتبر دورها أساسي ونشاطها يعتمد على العمل الميداني في حماية البيئة من أي اختلالات تمس توازن مناخها .

1- الاشكالية :

لطالما كانت الفكرة الأساسية حول تسيير شؤون الدول وما يحل بها ،هي من مسؤولية واختصاص الدولة، حيث تتحمل هذه الأخيرة تسيير الشؤون العامة للمجتمع ،وتحقيق رفاهيته والتصدي لأي اختلالات أو مشكلات تهدده ،لكن ونتيجة تعقد ظروف الحياة وتسارع التطور الحاصل بها ،نتيجة المستجدات المفروضة جراء التحولات التي شهدتها كافة الجوانب الحياتية، أدى الى بروز فواعل جديدة لا تقل أهميتها عن أهمية الدولة لما لها من تأثير مباشر على المواطنين في تسيير شؤونهم وتلبية حاجياتهم ،ومن هنا تبرز أهمية المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة ،ومن أهم المجالات التي يساهم فيها المجتمع المدني مساهمات فعالة هو مجال حماية البيئة من أي تغييرات مناخية غير طبيعية، والتي يكون الانسان السبب الرئيسي لها .

ويتجلى هذا الوعي ، من خلال ادراك مؤسسات المجتمع المدني والحكومات استحالة حماية البيئة أو ممارسة أي عمل لحماية المناخ بشكل فردي، وأن مثل هذه القضايا هي قضايا مجتمعية ،لا تنحصر عند سن القوانين للمحافظة عليها، بل تتطلب تظافر جهود الأفراد والجماعات والجمعيات على كافة المستويات للعمل على مواجهة مثل هذه المشكلات ،من خلال

نشر الوعي والثقافة البيئية ،باعتبار أن أغلب السلوكيات التي ترتكب في حق البيئة، والتي تخلق العديد من المشكلات التي تتعلق بالمناخ، فتمس توازنه الكوني والطبيعي ،هذه السلوكيات تكون في الغالب نابعة من نقص الوعي لدى الأفراد، وجهلهم بالعلاقة التي تربط بين الانسان والبيئة .

والجزائر ليست بمعزل عن مشكل التغيرات المناخية الموجودة، سواء على المستوى العالمي أو على مستوى حدودها، فهي تعاني كبقية الدول، من عدة مشكلات بيئية تمس مناخها، كتلوث الجو وتغير درجات الحرارة الفصلية والاحتباس الحراري ،فقط الاختلاف يكون بنسب متفاوتة بينها وبين بقية دول عالم، وهذا راجع للسلوكيات والتصرفات العشوائية التي يقوم بها بعض المواطنين تجاه البيئة ،والتي توحي بغياب الوعي البيئي وافتقارهم للثقافة البيئية وانعدام الرقابة الذاتية، كل هذا يدفع الى ضرورة تكاتف الجهود ،والتنسيق الفعال بين الحكومة والمجتمع المدني ،من أجل التقليص من حدة المشكلات المناخية وتحقيق تنمية بيئية مستدامة .

وعموما فقد برز دور المجتمع المدني وتعاظم ،وأصبح يساهم في تحقيق التنمية الشاملة ،خاصة بعد انتشار بعض الأفكار الناتجة عن آثار العولمة مثل الحكم الراشد، حيث جاء البنك الدولي عام 1989 بهذا المصطلح ،والذي يعتبر المجتمع المدني فاعل أساسي يساهم في تنفيذ الخطط التنموية بمختلف مجالاتها ،مراعيا في ذلك جميع أبعاد التنمية المستدامة وعلى رأسها البعد البيئي، خاصة في الوقت الحالي حيث أن أغلب الدراسات والتوقعات تؤكد خطورة الوضع الذي آل اليه المناخ نتيجة التغيرات الحاصلة فيه، والتي تهدد استدامة وتوازن نظامه الكوني بما يهدد حياة الانسان ،وحق الأجيال اللاحقة في الظفر ببيئة سليمة يسودها مناخ طبيعي ،وقد ازداد الاهتمام بالوضع البيئي على المستوى العالمي ،من خلال عقد عدة مؤتمرات ساهمت فيها المنظمات الحكومية وغير الحكومية تمثلت أساسا في منظمات المجتمع المدني الدولي والقومي.

تحت هذا الطرح، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية ،تناول موضوع المجتمع المدني وخصوصا الجمعيات التي تهتم بالشأن البيئي ،في دورها ومساهمتها الفاعلة جنبا إلى جنب مع دور الدولة في انجاح العمل المناخي ،وهذا انطلاقا من طرح الاشكال التالي :

ـ كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني مصورا في الجمعيات ،في انجاح العمل المناخي بالجزائر ؟

إذ يعتبر العمل المناخي جهد حساس كونه يتعلق بمشكلة قد تتعدى النطاق المحلي الى نطاق

عالمي أوسع، بدايتها قد تكون في منطقة محددة، لتتسع الى باقي مناطق العالم دون الاكتراث بالحدود وهذه هي خصوصية المشكلة، ما أفدى الى ضرورة مجابهتها من خلال تظافر كل الجهود والفاعلين ،لدى نال موضوع المجتمع المدني اهتماما كبيرا لدى الباحثين ،باعتباره من بين أهم آليات تحقيق التنمية في جميع المجالات ،ومن بينها حماية البيئة والمناخ ونشر الوعي بذلك ،كونه أكثر طرف في احتكاك مباشر مع أفراد المجتمع وشرائحه.

2- أهمية الموضوع :

تعتبر الحياة في بيئة صحية ذات مناخ سليم حق من حقوق الانسان، ما يجعل حمايتها قضية ذات أبعاد عالمية، ومسؤولية جميع الأطراف الفاعلين في المجتمع ،سواء منظمات حكومية وغير حكومية، فنحن نتشارك العيش في كون واحد واي تصرف لا عقلاني ،قد يخل بنظامه وتوازنه الايكولوجي وخصائصه المناخية، فتكون مرد نتائجه على الجميع ،ومن هنا تأتي أهمية الموضوع كونها قضية تهم الجميع .

كما أن أهمية هذا الموضوع تتبع أيضا كون مثل هذه المواضيع، تحتاج الى التوعية الآنية والمستمرة حتى نتفادى وقوعها منذ البداية، ،فنحن لا نريد أن تقع كارثة مناخية ويفوت أوان اصلاحها ،حتى نتحرك في مسار الاصلاح والحماية، لحساسية العناصر المكونة للبيئة والمناخ، وصعوبة استرجاع هيئتها الأولى اذا ما شابها خلل ما، فالعمل المناخي هو عمل احترازي توعوي وقائي، يعمل على توفير ظروف الحماية من جميع النواحي ،والتي تجعلنا ننعم بمناخ طبيعي خالي من المشكلات البيئية التي تسببت فيها النقلة النوعية في التصنيع، وما يحتاجه من مواد وأنشطة، يمارسها الانسان ويخدش بها محيطه البيئي.

كما وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني عامة و جمعيات المحافظة على البيئة خاصة ،على قدر من الأهمية كطرف فاعل في المجتمع، ويعمل جنبا الى جنب مع المؤسسات العامة والحكومية لأجل انجاح العمل المناخي ،والمحافظة عليه من أي ملوثات تخترق توازنه سواء تعلق ذلك بمستوى درجات الحرارة أو نسبة الرطوبة أو التساقط ..الخ. ومن هنا جاءت أهمية هذا الموضوع كونه يعالج موضوع هام ضمن مؤسسات هامة وفاعلة في المجتمع .

3- مبررات اختيار الموضوع :

أكيد توجد جملة من المبررات الذاتية والموضوعية لاختيارنا لهذا الموضوع وتتمثل فيما يلي:

– ميل شخصي في دراسة المواضيع التي لها علاقة بحياة الأفراد وتؤثر على حياتهم.
–الرغبة في تناول موضوع العمل المناخي وحماية البيئة ،من زاوية مختلفة عن بقية العلوم كالعلوم القانونية والسياسية وذلك بتناوله ضمن اطار خاص ممثلا في المجتمع المدني.
– الاحساس بالمسؤولية لارتباط موضوع حماية المناخ بحياتنا اليومية، اذ تمس قضية تخص الجميع ،ورغم أن المسؤولية تقع على الجميع ،الا أن مؤسسات المجتمع المدني تأخذ على عاتقها مهمة ،المساهمة في حماية البيئة والتوعية على أخطار التعدي عليها والذي ينعكس بشكل مباشر على البيئة ،ويبقى علينا التدليل بدورها ومدى مساهمتها في ذلك .

4- المنهج المعتمد في المعالجة:

تم الاعتماد على منهجين في تناول ومعالجة الموضوع ، المنهج الوصفي كمنهج أساسي والمنهج التاريخي كمنهج مساعد، بحيث يساعدنا **المنهج الوصفي** على جمع المعطيات المعلومات ومعالجتها بطريقة وصفية كيفية في فالب علمي منظم ،ومن تم الوصول الى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين ترتبط بالظروف والأسباب المحيطة بالظاهرة محل المعالجة، ما يفضي الى نتائج علمية تعكس الواقع ،ما يساعد على حل المشكلة .
أما **المنهج التاريخي**، فلا غنى عنه في تناول ومعالجة اي موضوع، بحيث لا يمكن فهم اي موضوع الا بإسناده الى سياقه التاريخي، وتتبع تطوره عبر الحقبة التاريخية خصوصا وأن تناوله بين محطة النشأة والنمو والتطور، قد يصنع فارقا هاما في فهمه واستيعاب تداعياته ،وقد يسير بنا التزاوج بين المنهج التاريخي والوصفي الى التنبؤ بنتائج عامة ،قد تختصر علينا عبء حدوث بعض المشكلات مستقبلا ،وهو ما يتلاءم مع موضوع العمل المناخي الذي قد تكون من بين أهم أهدافه هو حماية المناخ من أي تهديدات أو مشكلات مستقبلية .

5- مفهوم المجتمع المدني :

أ/ نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني :يعتبر المجتمع المدني من المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا منذ بداية استخدامه ،وقد اختلف معناه من مرحلة الى أخرى، وتعددت تعاريفه على مر العصور، وقد اختفى لفترة وانحصر استعماله في الوسط الأكاديمي ليعود الاهتمام به فيما بعد، بحيث ارتبط ظهور المجتمع المدني وزيادة الاهتمام به مع انشار الديموقراطية ومبادئها،

الأمر الذي أعطى دفعا جديدا لمفهومه وجعله يتخذ شكلا مؤسساتيا معترف به عالميا .

ويعتبر المجتمع المدني من المصطلحات التي برزت حديثا فقبل القرن التاسع عشر لا يمكن الحديث عن مجتمع مجرد من السياسة ،اذ مند القدم ارتبط النظام المجتمعي بالسلطة وكيفية ممارستها أو على من تمارس ،وتتجلى هذه العلاقة في صورة الدولة ،وينبغي الاشارة الى عدم وجود تمايز بين مفهومي الدولة والمجتمع المدني في القرون الوسطى كما هو في الفترة الحديثة. ولم يظهر ذلك الا في العصر الحديث ،من خلال كتابات الفلاسفة والمفكرين الذين اختلفوا في مرجعياتهم، ثم بدأ في الانتشار في الحضارة الغربية الحديثة ،كمصطلح مثيرا للجدل والاختلاف حول دلالته واستخدامه، فحاولوا شرحه في محاولة منهم لفصل الدولة عن المجتمع، حيث نشأ وتباين في ظل تطور ونشأة المجتمع السياسي أو الدولة.

لقد تطرق الفكر الكلاسيكي القديم ،الى التفريق بين "المجتمع المدني والمجتمع السياسي الذي تمثل في الدول، فهناك مجتمع واحد تحكمه الصراعات والنزاعات حول السلطة وفرض القوانين، ففكرة المجتمع المدني كانت نقطة انطلاقة مرجعية للفلاسفة منذ العصور القديمة من أجل فهم طبيعة المجتمع الصالح، وحقوق المواطنين ومسؤولياتهم وممارسة السياسة والحكومة"[1].

وقد كان الفيلسوف أرسطو، من الأوائل الذين دعوا الى خلق مجتمع سياسي صالح، حيث دعا الى تكوين مجتمع سياسي برلماني تسود فيه حرية التعبير عن الرأي، ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة فيه تقتصر على النخب والمواطنين الأحرار، ليأتي فيما بعد جون لوك بفكرة ضرورة قيام مجتمع سياسي ذو سلطة تنفيذية وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى ،وايجاد حلول للنزاعات التي يمكن أن تنشأ.

بمعنى ظهرت بوادر وجوب الانتقال من الحالة الطبيعية السائدة آنذاك والقائمة على السطوة وظلم الأقوى، الى حالة المدينة القائمة على التعاقد بين الأفراد وحكومة تضمن حقوقهم .

هذا ونجد "هيجل" قد أضاف في حقب لاحقة، معنى أوسع للمجتمع المدني، وأقرب للمفهوم الحالي فوضع له مفهوما جديدا، حين قال أن "المجتمع المدني ،هو ذلك التنظيم الذي يعمل على ملء الفراغ الاجتماعي والاقتصادي الموجود بين الدولة ومؤسساتها الحكومية والأسرة من جهة أخرى ،بعدما عجزت هذه الأخيرة عن تلبية جميع احتياجات ورغبات أفرادها ،ويظهر هذا التنظيم في شكل ما أسماه التعاونيات الأهلية "[2]،وعليه فحسب هيجل ، أن المجتمع المدني يتمثل في تعاونيات أهلية ظهر لملء الفراغ بين الدولة والمجتمع ممثلا في مجموع الأسر .

ومع اكتشاف العالم الجديد الأمريكي، ظهرت معه بعض المصطلحات والمفاهيم الحديثة ذات العلاقة بالتحرر وحرية الرأي والديموقراطية ..وغيرها ،والتي مهدت الى تناول حديث لبعض المفاهيم كمفهوم المجتمع المدني ،فمن خلال" دراسة الديموقراطية في المجتمع الأمريكي ،توصل الى اعتبار الروابط والجمعيات الاجتماعية هي التي تشكل عين المجتمع المدني ،وهي بمثابة مدارس تعلم المواطنين كيفية المحافظة على حقوقهم وأداء واجباتهم، والابتعاد عن استبداد الأقليات العرقية، وبالتالي ساهمت دراسته الى تفعيل الديموقراطية في دور الجمعيات المدنية"[3].

وهكذا توالت محاولات المفكرين لرسم ملامح المجتمع المدني، ووضعه في الاطار العلمي له ليكون على الصورة الحالية اليوم، اذ عرف بداية فترة من الخمود والاغفال، لما عرفه العالم من تحولات في الأفكار والتوجهات، واختفى من النقاش الفكري وانحصر تداوله في الأوساط الأكاديمية والعلمية، ليعود بقوة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ،بعد انهيار المعسكر الشيوعي ،وانتشار الأفكار الليبرالية التي عززت من مكانة المجتمع المدني، وما لعبه من دور في التنديد ضد الظلم والاستبداد وقد تداخلت مجموعة من العوامل الاقتصادية السياسية والاجتماعية ومختلف الأحداث التاريخية، للنهوض به ،وتفعيل دوره في جميع المجالات .

وهكذا فقد ظهر وتبلور المجتمع المدني في الحضارات الغربية ، ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ،انتقل الى الفكر العربي بين مؤيد ومعارض للفكرة ، على اعتبارها دخيلة على المجتمع العربي الاسلامي، لكن مع التطورات التاريخية التي ميزت الوطن العربي أنداك ،من انهيار الأنظمة الشيوعية وعمليات التحول الديموقراطي في مختلف الدول العربية، فرض المجتمع المدني نفسه في الفكر العربي والحوارات الأكاديمية، وعلى أرض الواقع أيضا ،مجسدا في انتشار مؤسساته المختلفة في معظم الدول العربية .

ب- تعريف المجتمع المدني :

لغة :أول ما ظهر مصطلح المجتمع المدني ،في قاموس البشرية قديما عند الرومان، ثم اختفى ليعود للظهور في القرنين السابع والثامن عشر، ويعتبر "جون لوك" هو أول من استخدمه كمصطلح علمي بعد الثورة الانجليزية سنة 1988 .

ولغويا فالمصطلح مقسم الى كلمتين " **المجتمع**" من الفعل اجتمع يجتمع اجتماعا بمعنى انضم وتألف ،وفي قاموس المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية ،وهي الحالة الحاصلة من

اجتماع قوم لهم صوالح يشتركون فيها ، أما "مدني" فلها عدة معاني لغوية فهي مشتقة من كلمة "مدينة" أو " تمدن" ،وهي نقيض البادية ،وتستعمل لوصف الشعوب بين أبناء المدينة وهم الحضر وأبناء البادية، كما تستخدم لفرض صفة الخصوصية الخاصة بالفعل، وهذا ضمن معنى الاجرام من عدمه، فنقول قانون مدني في مقابل القانون الجنائي .

اصطلاحا : تنوعت التعاريف التي تناولت مصطلح المجتمع المدني لتنوع تخصصات الباحثين وتنوع مشاربهم الفكرية، وتعتبر من بينّ أولى المحاولات الجادة في تعريف المجتمع المدني ،هو تعريف " **والزر**" حين عرفه بأنه: " ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة، وهو ذلك المجال الذي سيكون البشر في اطاره شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي سواء كان جماعة أو نقابة أو رابطة أو قبيلة أو دين، من أجل تحقيق هدف سام وهو حب الاجتماع الانساني "[4] ،نلاحظ من خلال هذا التعريف هو اتصافه بالعمومية ،مع عدم تحديد مجال أو الخوض في مختلف أشكال ومؤسسات المجتمع المدني .

وفي تعريف آخر لـ "**ميركسي** " فقد عرف المجتمع المدني على أنه: "ذلك المجال الذي يخلو من الاستعمال الفردي للسلطة والهيمنة السلطوية الفوضوية ،فهو ذلك الفضاء الذي يتفاعل فيه جميع الأفراد ،في سلسلة كلية متنامية من العلاقات والروابط والمؤسسات المدنية والدينية والاقتصادية والثقافية "[5] ،و بالتالي فقد خصص "ميركسي" مجال المجتمع المدني في المجال الذي يكون خال من جميع أشكال ممارسة السلطة بين الأفراد ،وهو نفس ما أشار له تعريف "معهد كاتو" حين اعتبر أن "المجتمع المدني يعني بالأساس تقليل دور السياسة في المجتمع " .

وفي تعريف أدق وأكثر توضيحا ،عرف "**عبد الغفار شكر**" المجتمع المدني على أنه: "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ الفراغ أو المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السليمة للتنوع والاختلاف" ، وهو التعريف الأشمل والأوضح حيث ركز على عدة جوانب وتعرض الى أهم ركن فيه وهو التطوعية، فلا يخفا أن مؤسسات المجتمع المدني ،هي منظمات يؤسسها الأفراد على أسس طواعية بصورة مستقلة عن الدولة لتؤدي أدوار اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ..الخ، فهي تمارس عملها بصورة ديموقراطية ،وهي تشمل الفراغ بين الدولة والأفراد .

وفي تعريف للمجتمع المدني ،والذي يعتبر أكثر وظيفية في موضوعنا وهو تعريف البنك الدولي

الذي يعتبره بأنه مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة ،وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم اعضاءها ،او الآخرين استنادا الى اعتبارات اخلاقية ثقافية سياسية او علمية او دينية او خيرية .

وعليه يمكن القول أن المجتمع المدني بصفة عامة هو مجال مستقل بذاته عن الدولة، يعمل الافراد من خلاله بكل حرية وبصفة اختيارية ،طوعية ،وبإرادتهم المنفردة ،على تحقيق أو تقديم خدمة أو قضية تعود على المجتمع أو على جزء منه بالمنفعة ،وهذا في مختلف المجالات ،وفق مبادئ وقواعد عامة متفق عليها .

ومن خلال التعاريف السابقة أيضا ،اتضحت لنا أهم الأركان التي يقوم عليها المجتمع المدني ونقصد بها أهم العناصر أو المقومات التي تعتمد عليها منظمات المجتمع المدني عند تأسيسها أو ممارسة مهامها ووظائفها نذكر منها : الركن التطوعي ،التنظيمي المادي غير الربحي ،والأخلاقي القيمي والاستقلالية عن الدولة ..الخ، كما ونستنتج أيضا مما سبق أهم مساعي وأهداف مؤسسات المجتمع المدني ،والتي تكمن في التركيز على قيمة الاصلاح، وتدارك الأخطاء التي أغفلتها الدولة أو بعض المؤسسات ،والتي تكون نتائجها سلبية في المجتمع، ومن ضمن ذلك تلك السلوكات الانسانية التي نجمت عن التطور في مجال الحياة ،وما نتج عن ذلك من المساس بمحيط الانسان البيئي ونخص بالذكر العمل المناخي ،وبالتالي فمؤسسات المجتمع المدني بكل أطيافه تمارس دورا بارزا في القيام بواجبها في هذا الشق بالذات ،لأنه يمس صميم اهتماماتها .

6- مساهمة المجتمع المدني في صنع القرار لحماية المناخ :

تعمل مختلف الهيئات المعنية بحماية المناخ ،الى اشراك تنظيمات المجتمع المدني في اطار التسيير التشاركي ،وبالتالي تسهيل حصولها على كافة المعلومات المتعلقة بالمناخ ،ومن ثم وضع الاجراءات العملية التي تكفل مشاركة فعلية ضمن وضع اجراءات ملموسة لحماية المناخ من اي نشاط بشري يهدده ،و من بين التسهيلات والآليات التي تمتلكها مؤسسات المجتمع المدني ،والتي تستعدها على أداء مهمتها ضمن هذا الاطار ،نذكر منها ما يلي [6] :

أولا :حق الحصول على المعلومات الخاصة بحالة المناخ :

يسمح تكريس آليات المشاركة في حماية البيئة بالحصول على المعلومات ،والتي من شأنها أن

تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة ببرامج حماية المناخ المراد تنفيذها بشكل أكثر فعالية محليا ،وتفاديا لمخاطر التدهور المناخي الذي ينتج، مما يؤثر سلبا في المحافظة على حياة الأجيال الحالية والمستقبلية ،وتتعلق المعلومة البيئية هنا ،بالواقع المناخي ومستوى الضرر القائم والمتوقع حدوثه، وحجم المشاكل التي تمس خصائص ومكونات المناخ مثل:الغلاف الجوي وحرارة الأرض و الاحتباس الحراري ،التقلبات المناخية خلال الفصول ...الخ، مع مختلف المعلومات عن النشاطات والمشاريع للنشاط البشري والتي تكون سبب مباشر أو غير مباشر في ذلك.

وقد أقرت عدة اتفاقيات دولية الحق في الحصول على المعلومات عن حالة المناخ، والذي أصبح مبدأ يكرسه القانون الدولي ،يتيح مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات بشأن قضايا البيئة والمساس بالمناخ ،ويسهل وصولهم للعدالة في حالة تعرضهم للضرر ،جراء مساس أطراف ما كالشركات الصناعية والمعامل او حتى السلطات العامة بحقهم في مناخ آمن لحياتهم، وقد كان المبدأ 19 من اعلان ستوكهولم عام 1973 قد أكد علة هذا الحق، حيث أشار الى ضرورة اطلاع المواطنين على المعلومات ذات الصلة ،لتمكنهم من ابداء رأيهم في المخططات الحكومية ،والمشاركة في التقرير بشأنها.

ومن منطلق الاعتراف العام بحق الوصول الى المعلومات البيئية، يتقرر لمختلف منظمات المجتمع المدني المعنية بمجال البيئة صلاحية الوصول والاطلاع ،على المعلومات المتعلقة بهذا المجال ،ويدخل ضمن ذلك المعلومات الخاصة بحالة المناخ، ويترتب على عاتق الهيئة الرسمية المكلفة والتي تحوز على هذه المعلومات الالتزام الفعلي بإتاحة الفرصة أمام المجتمع المدني في الحصول عليها، وفق الاجراءات القانونية المتبعة ،وذلك اما عن طريق تبني تنظيمات المجتمع المدني للمبادرة للمطالبة بهذه المعلومات ،أو عن طريق الزام الهيئات المعنية بنشرها واعلانها للرأي العام عبر وسائل الاعلام المختلفة .

<u>ثانيا:</u> الآليات الاجرائية لمشاركة المجتمع المدني في حماية المناخ

يمثل تمكين الأفراد ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، من المشاركة والمساهمة في إجراءات إعداد التدابير والقرارات المتعلقة بمجال حماية المناخ ،ركيزة رئيسة ضمن الجهود والسياسات المعاصرة في المجال البيئي ، إذ تشكل **المشاركة** اجراء عملي تلتزم الهيئات المعنية باتخاذ القرار باتباعه ،عند اعدادها وصياغتها للقرارات ،ضمانة عملية لتجسيد الإقرار بكل شخص طبيعي أو معنوي في التمتع بمحيط مناخي سليم وصحي .

وتتعدد أشكال التطبيقات العملية لمبدأ الحق في المشاركة ،وذلك بحسب النظم المعتمدة ومستويات تطبيقها ،إلا أنها تنقسم في مجملها الى شكلين رئيسيين هما [7]:

1- الاستشارة: تقوم الاستشارة على مبادرة الهيئة أو السلطة المصدرة للقرار ،بتحديد الموضوع وعرضه على الفاعلين الأساسيين في مجال حماية المناخ قبل اتخاذ القرار ،وذلك من أجل خلق رابط بين الادارة والأفراد الذين يتأثرون بقراراتها ،هذا وتأخذ الاستشارة شكلين:

- استشارة ملزمة ،والتي تأخذ الطابع الرسمي ،وتكون الإدارة مجبرة على الأخذ بالأغلبية.
- الاستشارة غير الملزمة ،والتي تكون للإدارة السلطة التقديرية في الأخذ بها او عدم الأخذ بها.

وتعتبر الاستشارة بابا فاعلا تعتمد على مؤسسات المجتمع المدني من أجل حماية المناخ، وهو معتمد بشكل كبير في الدول الأوروبية، وتتخذ عدة أشكال من بينها ,الهيئة الاستشرافية أو ما يعرف بالإدارة الاستراتيجية ،وذلك بمنح بعض البلدان مقاعد لجمعيات الدفاع عن المناخ والبيئة عموما، في أجهزة استشارية وطنية ومحلية من مجالس ولجان مختصة في مجال حماية المناخ.

ومن أبرز النماذج التطبيقية لإشراك التنظيمات المدنية ،في مجال حماية المناخ نجد:

أ- **التحقيق العمومي** : يعد هذا اجراء مفتوح للجميع ،يسمح للجمهور عامة ولمنظمات المجتمع المدني خاصة أن يكونوا على علم، وكذا يسمح لهم بالتعبير عن رؤيتهم حول مشروع ما، حيث أولت التشريعات البيئية المعاصرة أهمية بالغة لآلية التحقيق العمومي ،كإجراء أساسي لبلورة وإعداد القرارات المتعلقة بقضايا حماية المناخ، ونجد ذلك ملموسا عند المشرع الجزائري من خلال المادة 21 من القانون 03-10 ،التي تؤكد على الزامية اجراء تحقيق عمومي ودراسة تتعلق بالأخطار والانعكاسات المحتملة للمشروع .

ب- دراسة التأثير على المناخ : نقصد به دراسة أولية يتم اعدادها قبل الشروع في الأعمال والمشاريع العامة أو الخاصة بهدف تقييم الآثار التي يمكن أن تسببها على البيئة والمناخ.

وقد ظهر مثل هذا الشكل، لأول مرة في مؤتمر ستوكهولم 1973، حيث دعا المجتمع الدولي للأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاطات الانسان على المناخ والبيئة ،وكأمثلة على هذا التوجه نحو الأخذ بهذا المبدأ نجد، الميثاق العالمي للطبيعة 1982، والذي يلزم الدول الأطراف التي تمارس أنشطة تحدث اختلالا بالتوازن البيئي، أن تقوم بتقديم آثارها على البيئة والمناخ قبل الشروع بها.

أما في النصوص الوطنية ،فقد وضع المشرع الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي 90-78 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة ،قائمة المشاريع المعفاة من دراسة التأثير على سبيل الحصر،

معتبرا في ذلك أن أي مشروع غير مذكور في هذه القائمة فهو خاضع لدراسة مدى تأثيره على البيئة والمناخ ،وهو يمثل حيز قانوني تلتجئ اليه منظمات المجتمع المدني في حماية المناخ.

2- المشاورة : هي تلك العمليات والاجراءات التي تهدف الى اشراك الجمهور أو فواعل المجتمع المدني أو الجهات الفاعلة المؤسسية ،في عملية صنع القرار بشأن التنمية المستدامة وتشمل المشاورات :المناقشات العامة، مؤتمرات للمواطنين ،والمفاوضات المرتبطة بصنع القرار. فالمشاورة تسعى الى تحقيق التوافق بين مختلف الفاعلين في المجتمع بخصوص القرارات والتدابير المزمع تبنيها، وذلك من خلال فتح قنوات الحوار والنقاش المسبق ،من أجل بناء قرار سليم يراعي مصلحة الجميع . وتأخذ المشارة شكلين هما :

أ المناقشة العامة :تقوم على مبدأ الحوار المتبادل بين مختلف الأطراف :أصحاب القرار، مؤسسات القطاع الخاص ،تنظيمات المجتمع المدني ،بخصوص مختلف القضايا المتعلقة بمجال حماية المناخ ،أو تلك المتغيرات التي لها تأثير مباشر عليه ،وذلك من أجل الوصول الى توافق عام حول القرارات المراد اتخاذها ،وضمان تجاوب كل الأطراف في تنفيذها والالتزام بها .

ب- جلسات الحوار والنقاشات المحلية: ترتكز هذه الجلسات حول فكرة المبادرة الحرة للفاعلين المجتمعين في مجال حماية المناخ ،لإثارة النقاش بخصوص القضايا البيئية المشتركة، وذلك بغية الوصول الى بلورة أنجع القرارات بشكل توافقي ،إذ تبادر بعض جمعيات حماية البيئة لفتح الحوار فيما بينها ،ضمن جلسات لتقييم وضع المناخ وطرق حمايته ،وهذا بحضور اطارات معنية ومختصين ليتم التكفل بالحلول .

ثالثا: الآليات المؤسساتية للمجتمع المدني في حماية المناخ

تعرب العديد من الدول عن تصميمها على تعزيز الإطار المؤسساتي ،الذي سيزيد من مشاركة ونشاط مؤسسات المجتمع المدني والأطراف الأخرى المعنية بحماية المناخ، ولذلك تشجع على الشفافية وتوسيع المشاركة لتحقيق الأهداف المنشودة ،وتحقيق الاجماع حول القرارات المتخذة وقذ نص المبدأ العاشر من اعلان" **ريو**" أن أفضل طريقة للتعامل مع القضايا البيئية وحماية المناخ هو ضمان مشاركة جميع الطارف المعنية، ويتم اشتراك المجتمع المدني في الاطار المؤسساتي على مستويين [8] :

1- **المستوى الدولي:** لقد قرر مؤتمر **ريو+20** إنشاء هيئة سياسية رفيعة المستوى ،تهدف الى

ضمان متابعة أنشطة التنمية المستدامة بصفة عامة، وتتضمن متابعة القضايا البيئية وحماية المناخ على المدى الطويل، وتهدف هذه الهيئة الى تعزيز الشفافية من خلال الدور الاستشاري الذي توكله لمختلف التنظيمات المجتمعية الدولية ،وذلك للاستفادة من خبراتهم .

كما أولت منظمة الأمم المتحدة أهمية بالغة لتنظيمات المجتمع المدني الوطنية والدولية باعتبارها فاعلا أساسيا في تنفيذ العديد من السياسات والبرامج للمحافظة على البيئة والمناخ والطبيعة بشكل عام ،حيث تنص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يجري الترتيبات المناسبة ،للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهو ما شكل أساسا قانونيا لخلق علاقات شراكة مؤسساتية بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني .

2-على المستوى الوطني : لقد تبنت العديد من الدول آليات ومؤسسات مختلفة ،في سبيل تعزيز تعاونها العملي مع مختلف التنظيمات البيئية ،وذلك سعيا منها للوصول الى أكثر فعالية ممكنة في انجاز وتنفيذ برامجها ،بالاعتماد على الخبرات التي تتوفر عليها منظمات المجتمع المدني المختصة بحماية المناخ .

"وتعتبر المجالس والهيئات الاستشارية أبرز مثال على الشراكة المؤسساتية، والتي تضم الهيئات الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني، حيث قامت أزيد من 10 دولة بإنشاء مثل هذه المجالس الاستشارية ،حتى وان اختلفت التسميات المطلقة عليها إلا أنها تشترك في الأهداف التنموية التي تدخل ضمن حيز حماية المناخ من اي نشاط بشري مباشر او غير مباشر يهدد توازنه" [9].

مما سبق فالمجتمع المدني يساهم في اعداد قرارات حماية المناخ ،وذلك انطلاقا من حقه الطبيعي والقانوني في الحصول على المعلومات الكافية واللازمة حول الوضع العام للمناخ من الهيئات او الاطراف المعنية والمختصة، وتنص العديد من الاتفاقيات والقوانين على حق الحصول المعلومة ،فالتزام السرية في مجال حماية المناخ قد يؤزم المشاكل التي الاختلالات التي يمر بها مناخنا وبيئتنا بشكل عام ،فبإتاحة المعلومة الصادقة يمكن لمؤسسات المجتمع المدني من خلال الآليات المتاحة من التصدي لمشاكل المناخ وحمايته قبل فوات الأوان .

7- مشاركة المجتمع المدني في بلورة الأطر القانونية والتقنية لحماية المناخ

لقد برزت منظمات المجتمع المدني كإطار خبير في كل ما له علاقة بالمواضيع البيئية ومن

بينها حماية المناخ، سواء على المستوى الوطني او الدولي، وسواء كطرف فاعل في بلورة الأطر القانونية لحماية البيئة ،أو فيما يخص المتابعة التقنية والعلمية للبرامج و تدابير حماية البيئة.

اولا : المجتمع المدني كفاعل في بلورة الأطر القانونية لحماية المناخ:

إن تتبع مسار التقنين البيئي يبرز الخصوصية الكبيرة التي عرفها هذا المجال من حيث الفاعلين والمساهمين في بلورة القوانين والقواعد التي تحمي البيئة، حيث نشهد بروز تنظيمات المجتمع المدني جنبا الى جنب مع الهيئات الدولية والرسمية المختصة في المجالي البيئي وحماية المناخ. حيث تعتمد الجهات المكلفة الرسمي بمجال حماية البيئة على خبراء وكفاءات واطلاع التنظيمات المجتمعية المتخصصة في حماية البيئة وذلك ما أدى الى تعاظم مكانتها ودورها خلال المراحل التحضيرية والتمهيدية لإعداد النصوص القانونية والقواعد الخاصة بحماية المناخ، أو حتى خلال مرحلة التطبيق والتنفيذ ،وهذا كما يلي[10] :

1- على مستوى الاعداد والتحضير : لقد ساهمت الخبرة العلمية والمعرفية ،التي تمتلكها عدة منظمات مجتمعية خاصة بحماية البيئة والمناخ ،في تكريس دورها أثناء المراحل الأولية لإعداد مشاريع القوانين والنصوص المتعلقة بالبيئة ،فنجد عدة مؤسسات وهيئات دولية تعهد الى هذه التنظيمات بمهام أساسية لسن القوانين وانشاء القواعد القانونية والتحضيرية لها ،وكمثال على ذلك نجد :الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ،والذي يعد من أبرز المنظمات غير الحكومية في المشاركة لتحضير واعداد النصوص والقواعد القانونية لحماية البيئة والمناخ .

كما أن تطور قانون البيئة الدولي كقانون توافقي يتشكل في جزء كبير منه من الاتفاقيات البيئية والنصوص المتعددة الأطراف ،ويعكس الدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المبادرة بها والدعوة لتبنيها ،وقد تجسد هذا التأثير في عدة اتفاقيات مثل: اتفاقية التنوع البيولوجي اتفاقية مكافحة التصحر ،الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ ..وغيرها. وتؤدي مشاركة المجتمع المدني في اعداد القرارات البيئية الى ترشيد الادارة وتعديل السياسات والبرامج والقوانين قبل اقرارها ،كما قد تجعل الادارة تتراجع عن اجراءات معينة يمكن لها ان تتسبب بمشاكل على مستوى مظاهر المناخ مستقبلا ،فهي ان وجدت فللحماية قبل وقوع الكارثة البيئية بالمناخ. أما في الجزائر فقد جسد مبدأ المشاركة في اعداد السياسات والقرارات البيئية ،القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة ،وذلك من خلال المادة 2 .

2- على مستوى التنفيذ والمتابعة : إن وضع النصوص والأطر القانونية البيئية لا يعني

بالضرورة حتمية تنفيذها والوصول الى الأهداف المنشودة ،فغالبا ما تواجهها عقبات اجرائية ،الأمر الذي يدعو الى وضع وسائل متابعة ميدانية لضمان التطبيق الفعلي لها.

ويتجلى دور المجتمع المدني خاصة المنظمات غير الحكومية في حث الدول على الانضمام والالتزام بالاتفاقيات والنصوص القانونية لحماية البيئة ،عن طريق حملات ترويجية لمضامينها . وكمثال على ذلك سعت المنظمة الأوروبية من أجل المناخ ،الى الرفع من مستوى الالتزام الاوروبي بالنصوص البيئية، ودعت الدول الاوروبية لاعتماد الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ.

وتقوم بعض المنظمات غير الحكومية بإعداد أدلة تقنية وتوجيهية مسبقة كإسهام منها في التنفيذ الجيد لمختلف الاتفاقيات والنصوص البيئية مثل: الصندوق الدولي للطبيعة ،الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ،اللذين شاركا في اعداد الأدلة والملاحقة التقنية والفنية ،المتعلقة بتنفيذ بنود الاتفاقية الدولية بشأن الصناعات المهددة للغلاف الجوي عام 1983.

ثانيا: المجتمع المدني كإطار للدعم التقني والعلمي في مجال البيئة

" تبرز أهمية منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول ،باعتبارها تملك الخبرة التقنية والعلمية في كل ما يخص البيئة وأساليب حمايتها والحفاظ عليها، مما يعزز مكانتها كشريك للهيئة الرسمية المختصة ومجال حماية البيئة والمناخ، فتوكل إليها مهام متنوعة **كالإدارة والاشراف والمتابعة الميدانية** أو عن طريق **الاستفادة من خبراتها العلمية والفنية**"[11]. ومن أبرز الأمثلة على تدخل الخبرة العلمية في السياسات البيئية العامة، ظاهرة تغير المناخ التي ظهرت على الساحة السياسية في الثمانينات من القرن الماضي ،والتي تنطوي على تهديدات بيئية جسيمة، حيث تم انشاء هيئة حكومية دولية ذات خبرة علمية عام 1988 وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ . والخبرة العلمية تأخذ أشكال متعددة مثل: الجمعيات الخيرية، المؤسسات العلمية، مراكز الدراسات، الجامعات، الجمعيات المهنية، الشركات الاستثمارية ..الخ.

8- آليات عمل المجتمع المدني داخل المجتمع لحماية المناخ

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا كبيرا لتنظيم وتوجه سلوك أفراد المجتمع نحو اكتساب وعي

وثقافة بيئية ايجابية، ومن بين آلياتها هو القيام بالأدوار التالية:

أ- نشر التربية البيئية :

"لقد أخذ موضوع حماية البيئة بعدا تربويا ساهم في توجه سلوك افراد المجتمع فيما يتعلق بقضايا حماية البيئة والمناخ، وأصبحت التربية البيئية كآلية من آليات المجتمع المدني لحماية البيئة والحفاظ عليها ،وقد تبنى مؤتمر "تبليسي " حول التربية البيئية سنة 1977هذه الفكرة تحت اشراف منظمة اليونيسكو وبرنامج الامم لحماية البيئة ،دعما لها وتحفيزا للدول لتبني هذه الآلية"[13]. والتربية البيئية هي مجموعة من البرامج التعليمية والتربوية الهادفة الى رفع درجة احساس الافراد بانتمائهم الى بيئتهم ومسؤوليتهم عليها من خلال رفع درجة اهتمامهم بالمحيط الذي يعيشون فيه، وتمكنهم من فهم مختلف العوائق والمشاكل التي تصادفه .

"وتكمن أهمية التربية البيئية في كونها عملية وقائية مستمرة عبر الأجيال تبدأ من قبل المرحلة الابتدائية وتستمر مع الانسان ،ويتم تلقينها على مستوى الهيئات النظامية كالمؤسسات التربوية ،الجامعات ،مراكز التكوين ،أو غير النظامية والمتمثلة في منظمات المجتمع المدني "[14].

ويسعى المجتمع المدني من خلال هذه الآلية الى تفعيل آلية أخرى هي دعم وتحفيز العمل التطوعي لدى الأفراد من خلال تنمية الوعي بالمسؤولية وإيقاظ الضمير الجمعي لديهم ،ودفعهم لأداء مسؤولياتهم بصفة تلقائية طوعية ،والمطالبة بحقهم في العيش بمحيط نظيف ومناخ متوازن.

ب- نشر الوعي والثقافة البيئية :

يعتبر المجتمع المدني مؤسسة من مؤسسات التنشئة، لذا فهو يعمل على زرع القيم والأخلاق والأفكار لدى أفراد المجتمع، والتي من شأنها رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة ومن ضمنها المناخ ،ويمكن تعريف التوعية البيئية على أنها "برامج أو أنشطة توجه للناس عامة أو لشريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين[15] ،أو مشكلة بيئية لخلق اهتمام وشعور بالمسؤولية وبالتالي تغير اتجاه الأفراد ونظرتهم واشراكهم في ايجاد الحلول المناسبة للمشكلة البيئية " ،وبالتالي فالتوعية البيئية تزرع قيم الثقافة البيئية وتفعيلها لأجل حماية البيئة و المناخ.

هذا ويسعى المجتمع المدني الى خلق ونشر الوعي والثقافة البيئية داخل المجتمع من خلال :

1- التوعية البيئية العامة :حيث تستهدف كافة أفراد المجتمع ،بمختلف شرائحهم وفئاتهم ومستوياتهم، من خلال إثارة مواضيع حول حماية المناخ، ذات الاهتمام المشترك ،والتي من

شأنها رفع ادراك المواطنين والتأثير على سلوكهم، فالتوعية والتحسيس البيئي العام بأهمية حماية المناخ ،يعمل فيما بعد على اكساب الافراد لعادات وتصرفات المحافظة على المناخ، من خلال بعث روح المسؤولية لديهم[16].

وتعتمد مؤسسات المجتمع المدني على هذه التقنية، ونخص بالذكر جمعيات المحافظة على البيئة، وذلك في مجال نشر الثقافة البيئية والمحافظة على المناخ، لأنها الأقرب الى عامة افراد المجتمع ،وعملها يرتكز على العمل الميداني بالدرجة الأولى ،والاحتكاك بالمواطنين في سبيل تحقيق أهدافها هو من بين أهم آلياتها. فهي تسعى من خلال نشاطاتها التوعوية في حماية المناخ، الى تقويم سلوك الأفراد وتنشئتهم على فكرة الوقاية خير من العلاج ،لتجنب أكبر قدر من الأضرار المهددة للمناخ ،وضمن تحقيق ذلك تعتمد على خلق علاقة مع بعض الفواعل في المجتمع ،لتنسيق العمل فيما بينها من أجل تحقيق هدف رفع الوعي بحماية المناخ، كنوادي الأحياء أو النوادي الرياضية ...الخ.

2- التوعية البيئية المتخصصة: وهي تلك التوعية التي تستهدف فئة معينة داخل المجتمع، بحيث تقوم الجمعيات ،النوادي، والنقابات العمالية بمهمة رفع الوعي بحماية المناخ، من خلال التواصل مع مسؤولي القطاعات والشركات الاقتصادية ،والتي يمس نشاطها أحد جوانب المحيط مما يؤثر على المناخ، سواء سلبا أو ايجابا ،من خلال احترام القوانين والالتزام بالتدابير والاجراءات الوقائية المعمول بها في حماية المناخ[17].

وتجدر الإشارة الى أن الشركات والمؤسسات الناشطة داخل المجتمع قد تلعب دورا ايجابيا في مجال حماية المناخ، كأن تكون متخصصة في مجال البيئة، وتنتج المعدات التي تساهم في المحافظة على المناخ ،كتلك الخاصة بتصفية الانبعاثات الغازية من المصانع.

9- وسائل المجتمع المدني لحماية البيئة والمؤسسات المستهدفة

إن مساهمة المجتمع المدني في مجال حماية المناخ أمر لا مفر منه، اذ تعاظم دوره مع تزايد الأخطار التي باتت تهدد المناخ، وقد رأينا في العنصر السابق الآليات التي يلجأ اليها المجتمع المدني قصد التأثير على المجتمع، وسنحاول في هذا المطلب التطرق الى أهم المؤسسات التي يستهدفها ،وكذلك أهم الوسائل والوسائط التي يستعين بها، لأجل التوعية بأهمية حماية المناخ.

أولا المؤسسات المستهدفة:

1- الأسرة: حيث تلعب دورا أساسيا في تنشئة أجيال واعية ومدركة للقيم البيئية، وضرورة حماية

المناخ من أي نشاط يهدد توازنه ،وهنا تركز الجمعيات على دور الوالدين وخصوصا الأم، فتشبعهم بالثقافة البيئية ،يجعلهم ينقلونها الى أبنائهم .

2- المؤسسات التعليمية :عمل الجمعيات الناشطة في حماية البيئة والمناخ ،على استهداف أطفال وشباب المدارس الجامعات وكذا مؤسسات التكوين المهني ،التي تعتبر ثاني مهد للتنشئة الاجتماعية، حيث تسعى الى ان تتضمن برامجها التربوية مقررات ودروس عن حماية المناخ، وتتناول قضاياها الراهنة الوطنية والعالمية، كما تسعى الجمعيات الى المشاركة في الاحتفالات والتظاهرات ذات العلاقة بالبيئة وحماية المناخ، والتي تنظمها المؤسسات التعليمية [18].

وفي اطار ذلك أيضا ،تقوم بتوفير أركان خاصة لتقديم وتوزيع المطويات والنشريات التوجيهية.

3- النوادي الاجتماعية والرياضية ومرافق النزهة والتسلية: تستغل مؤسسات المجتمع المدني هذا الفضاءات، لأجل نشر الوعي بحماية البيئة ،وذلك من خلال تنظيم مسابقات مثلا تهتم بالبيئة والمناخ ،تدفع وتشجع أفراد المجتمع للمساهمة في حماية المحيط البيئي المشكل للمناخ[19].

ثانيا :وسائل المجتمع المدني للتأثير على المجتمع

ونقصد بالوسائل مختلف الأدوات والاجراءات، المستغلة من طرف منظمات المجتمع المدني للتأثير على أفراد المجتمع ودفعهم الى المشاركة الفعالة في حماية المناخ، نذكر منها[20]:

1- التجمعات واللقاءات الجماهيرية : وتتمثل في مختلف الندوات، المحاضرات، الملتقيات..، وهي من أبرز الوسائل التي يعتمدها المجتمع المدني ،حيث يسعى من خلالها الى التعبير عن مواقفه تجاه القضايا الراهنة ذات العلاقة بالبيئة وحماية المناخ، وتتوقف فعالية هذه الوسيلة، على مدى تطبيق الدولة للنصوص الوطنية والدولية التي تضمن حرية التجمع.

وتسمح هذه الوسيلة بتعبئة وتجنيد الرأي العام لدعم ورفض بعض الممارسات التي من شأنها المساس بصحة وسلامة البيئة ،مثلما حدث في الجزائر إثر قرار الحكومة سنة 2012، باستغلال الغاز الصخري ،حيث تحركت منظمات المجتمع المدني بالجنوب لعقد لقاءات مع الجماهير لتبيان أضرار الغاز الصخري على الهواء والمحيط البيئي للمناخ.

2-المنشورات والمطبوعات :تعتبر من الوسائل البيداغوجية الأساسية في عملية التربية البيئية لما لها من تأثير على أفراد المجتمع، حيث تعمل على تزويدهم بالتوجيهات والتعليمات لتحسين تصرفهم وجعله أكثر فعالية تجاه القضايا البيئية المتعلقة بالمناخ، وتتخذ أشكال مختلفة كالكتيبات

المطويات ،الدوريات...وغيرها.

3- وسائل الاعلام والاتصال :استغلت منظمات المجتمع المدني ،وسائل الاعلام والاتصال واعتمدتها كأهم الوسائل في عملية التربية والتوعية بأهمية المحافظة على المناخ ،وقد تفالت بدورها وسائل الاعلام مع هذا الهدف السامي والمتعلق بحماية البيئة والمناخ ،فظهر تخصص جديد هو الاعلام البيئي في السبعينات وانتشر فيما بعد، وهو يسعى الى زيادة الوعي البيئي للأفراد، وتقوية روح المسؤولية لديهم وادراك أهمية حماية البيئة والمناخ .

مما سبق يتضح أن مؤسسات المجتمع المدني وخصوصا الجمعيات البيئية ،تسخر كافة التقنيات والآليات ،وكذا تنهج مختلف الوسائل والأدوات في سبيل ،رفع الوعي والادراك بأهمية حماية المناخ ،وكذلك تغيير سلوكهم وتوجيهه نحو حمايتها من جهة أخرى .

الخاتـــــمة :

أصبح المجتمع المدني، شريك مهم يسير جنبا الى جنب مع الدولة وباقي الفواعل ،من أجل حماية المناخ من أي نشاط بشري يهدد محيطه، والذي يؤدي الى تغيير تكوين الغلاف الجوي اضافة الى التقلبات المناخية الطبيعية ، وكل ما يهدد توازنه ،اذ تلعب منظمات المجتمع المدني دورا معتبرا في إعداد الأطر القانونية لحماية المناخ، سواء في مرحلة الاعداد أو التنفيذ والمتابعة وذلك بسبب افتقار العديد من الأجهزة الحكومية المسؤولة عن اتخاذ القرارات البيئية ،للكفاءات و الاطارات المختصة بحماية المناخ .

كما تساهم مؤسسات المجتمع المدني ،ونخص بالذكر جمعيات حماية البيئة ،بنشر الوعي البيئي بين الأوساط المجتمعية ،وتحقيق رصانة وتربية بيئية قويمة ،ضمن الفئات العمرية الفتية والشابة له، تمهيدا لاكتساب ثقافة بيئية تساهم في حماية المناخ من مختلف ما يهدد توازنه، وفي سبيل تحقيق ذلك فهي تسخر مختلف الوسائل والآليات المساعدة على نجاحه .

المراجع:

1- محمد أحمد نايف: مؤسسات المجتمع المدني ، دار الحامد الاردن،2012،ص13.

2- محمد أحمد نايف: نفس المرجع السابق ص 15.

3-أحمد شكر : المجتمع المدني في الوطن العربي ،دار الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص36

4- أحمد شكر :نفس المرجع السابق ،ص 40.

5- محمد أحمد نايف :مرجع سبق ذكره ،ص 27.

6-حسن السيد: التغيرات المناخية وآليات الحماية لتنمية مستدامة، دار المناهل للنشر،مصر،2019، ص61.

7- حسن السيد: نفس المرجع السابق، ص 65 .

8- حسن السيد : المرجع السابق ،ص 67.

9- محمد كيحل : النظام القانوني للحماية البيئية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2016،ص 81.

10- محمد كيحل: نفس المرجع السابق ،ص82.

11- محمد رتيب محمد : القانون الدولي للبيئة ،دار النهضة العربي، مصر، 2016، ص123.

12- محمد رتيب محمد: نفس المرجع السابق ،ص 125.

13- سلمى عبد الباقي: جمعيات حماية البيئة بين العمل والتحديات ،دار الفتح للنشر،2016،ص56.

14- سلمى عبد الباقي: نفس المرجع السابق،ص58 .

15- سلمى عبد الباقي: نفس المرجع السابق ص 70.

16- خالص عبد الرحيم :الانسان والبيئة، دار الدراسات العربية، لبنان،2015، ص122.

17- خالص عبد الرحيم : نفس المرجع السابق ،ص 125.

18- سلمى عبد الباقي: مرجع سبق ذكره، ص 84.

19- سلمى عبد الباقي: مرجع سبق ذكره ،ص 86.

20- سلمى عبد الباقي: مرجع سبق ذكره، ص 92.